دول عالم الجنوب: عوامل الضعف وإستراتيجية التغيير

دراسة في الجغرافية السياسية

أ.م.د. أعياد عبد الرضا عبدال إبراهيم

جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد

الملخص

إن مفهوم دول الجنوب مفهوم مطروح منذ عقود لكن بيان و معالجة مفهومة وخصائصه من وجهة نظر جغرافية سياسية كانت الدراسات محدودة إذ تناولته الأدبيات السياسية بكثرة، ففي هذا البحث يتم التطرق إلى هذا المفهوم من زاوية جغرافية، كما تم التعريج على أهم مؤشرات الضعف لهذه الدول من عدة محاور ومنها الأمن الغذائي والذي يجعل الدولة في حالة انكشاف وضعف أمام الدول المصدرة للغذاء، وكذلك مشكلة الزيادة السكانية التي لا تتناسب مع استثمار المواد الموجودة في هذه الدول ومن ثم المديونية الخارجية التي لها الأثر السلبي الكبير على سيادة وقوة الدولة والتي بتفاعلها مع المؤشرات السابقة تصبح فخ تقع فيه دول الجنوب وتبقى في حالة تبعية وعدم استقلال اقتصادي وسياسي.

وقد تطرق البحث إلى خطوات يمكن من خلالها الخروج من هذه المشاكل ومعالجة سوء الوضع في دول الجنوب وبناء قوتها وتقليل مساوئ الآثار الجيوبولوتيكية لهذه المؤشرات ومن هذه الحلول أو الاستراتيجيات تشجيع التبادل التجاري فيما بين دول الجنوب وتطوير سياسات التنمية فيها ومن ثم أصلاح النظام الاقتصادي العالمي.

مفاتيح الكلمات: دول الجنوب، التبعية، استراتيجيات المعالجة

the steps by which to get out these probems and address the poor situation in the countries of the South and build their strength and minimize the disadvantages of relics geopolitical these indicators and these solutions or strategies to encourage trade among countries of the South and the development of development policies in and then the global economic system reform.

Key words: Southern countries، Dependency، Treatment strategies.

Abstract

The concept of the South concept Matrouh for decades، but a statement and address the concept and its properties from the standpoint of geopolitical been limited studies as l've ever political literature in abundance، in this research is addressed to the concept of geographical angle، as stopovers on the most important indicators of vulnerability to these countries from several themes including food security، which makes the state in the case of exposure and weak in front of food – exporting countries، as well as the problem of population growth that are not fit with the investment of the materials in these countries and then the external debt that have a large negative impact on the sovereignty and power of the state and that their interaction with previous indicators become a trap located the countries of the South and the rest in the case of dependency and lack of economic and independence.

The research has toushed on

المقدمة

اخذ مفهوم دول عالم الجنوب يتردد في أدبيات العلاقات الدولية منذ بداية تسعينات القرن الماضي، بدلا ن مفهوم دول العالم الثالث الذي اخذ يختفي بعد إن فقد محتواه مع اختفاء العالم الثاني بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق، وأصبح عالم الجنوب يمثل تكتل سياسي واقتصادي له خصائصه الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية التي تميزه عن دول عالم الشمال الصناعي المتطور، ولان علاقة دول الشمال بدول الجنوب تؤثر وتتأثر ببعضها البعض خاصة في الجانب الاقتصادي فان البحث يهدف إلى معرفة ابرز عوامل الضعف والإشكاليات الخطيرة التي تواجه هذه الدول، والسبل الكفيلة لمواجهة هذه الإشكاليات للتطلع نحو مستقبل أفضل، من خلال طرح مجموعة من التساؤلات التي نحاول الإجابة عنها في هذا البحث.

متى تطور مفهوم دول عالم الجنوب وما خصائصه ؟ وما أهم الإشكاليات والأزمات التي تواجه هذه الدول ؟ وما الإستراتيجية المناسبة للخروج من هذه الأزمات ؟ ولأجل الإجابة عن تلك الأسئلة يفترض البحث مسبقا إلى إن دول الجنوب على الرغم من كل الأزمات التي تعانيها إلا إن لها مكانة مهمة بالنسبة لدول الشمال من حيث حجم الأسواق وإعداد السكان والمساحات الكبيرة التي تشغلها هذه الدول وما تحتوي من ثروات طبيعية مهمة بالنسبة لدول الشمال لتحقيق العديد من المكتسبات الاقتصادية والسياسية. واستوجب البحث الاعتماد على المنهج التحليلي كأحد مناهج البحث المهمة في الجغرافية السياسية لان وصف الظاهرة وحدها ليس كافيا دون تحليل مضمونها املاً في التوصل إلى إجابات منطقية مبنية على رؤية جيوبولتيكية متكاملة.

أما عن هيكلية البحث فإننا نتناول ثلاث مباحث أساسية فضلا عن المقدمة والخاتمة. المبحث الأول: يتضمن دول عالم الجنوب من حيث المفهوم والخصائص. أما المبحث الثاني فيتناول عوامل ومؤشرات الضعف لدول عالم الجنوب وتتضمن:

1 – المجاعة والأمن الغذائي.

2 – زيادة أعداد السكان.

3 – أزمة الديون الخارجية.

4 – التباين والتناقض بين دول عالم الجنوب.

في حين يشمل المبحث الثالث الإستراتيجية المناسبة لتغيير الواقع في دول عالم الجنوب ويتضمن المحاور التالية:

1 – تشجيع التبادل التجاري بين دول عالم الجنوب.

2 – أصلاح النظام الاقتصادي العالمي.

3 – تطوير سياسات التنمية.

دول عالم الجنوب التطور والخصائص

منذ نهايات القرن الماضي بدأ النظام الاقتصادي العالمي يتجه نحو التمايز بعدة خصائص:

1 – استمرار الاختلاف في مستويات التطور وفي معدلات النمو الاقتصادي.

2 – قيام أو ظهور التقسيم الدولي الجديد للعمل.

3 – توسيع مركزية النظام الرأسمالي لعام الشمال وتكريس وتهيش عالم الجنوب[1].

إن ظهور هذه الخصائص أدى إلى تقسيم العالم إلى مجموعتين مختلفتين من الدول وعلى مختلف المستويات. المجموعة الأولى هي دول عالم الشمال وهي الدول التي تمتاز بالتطور الاقتصادي والتكنولوجي وتتوزع جغرافيا على قارات أوربا وأمريكا الشمالية وشمال شرق أسيا.

إن هذه المجموعة من دول العالم المتقدم تمتد على رقعة جغرافية تشغل 23% من مساحة الكرة الأرضية، ويصل عدد سكانها إلى أكثر من مليار نسمة أي نحو 20% من سكان العالم، وتمتلك أكثر من 80 % من ثروات العالم، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيه أكثر من (23 ألف دولار سنويا) وبناتج قومي إجمالي يبلغ زهاء (10000 مليار دولار)[2] تمتاز هذه الدول بمستوى معاشي مرتفع ومستوى تكنولوجي واقتصادي متطور، جعلت سكان هذه الدول يتمتعون بنوعية حياة لا مثيل لها في باقي دول العالم، إن هذه المميزات تجعل دول هذه المجموعة إن تؤلف عالما قائما بذاته.

أما المجموعة الثانية فهي تلك التي تشمل على الدول الأقل تطورا والتي يطلق عليها دول عالم الجنوب، وتتكون دول عالم الجنوب من مجموعة كبيرة ومتنوعة من الدول تقدر بـــ أكثر من 130 دولة موزعة على قارات أفريقيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن معظم دول قارة أسيا، وتبلغ مساحة دول عالم الجنوب نحو 87 مليون كمٌ أي نحو 80% من إجمالي مساحة الكرة الأرضية ويصل عدد سكانه أكثر من (4، 5 مليار نسمة) أي 80% من سكان العالم لعام 2015 (خارطة1)، يعيش معظمهم كمزارعين في قرى فقيرة، أما إجمالي الناتج القومي لهذه الدول فيبلغ نحو (38، 600 بليون دولار) أي نحو 20% من إجمالي الناتج القومي العالمي، كما يعاني 66، 25% لعام 2015 من سكان دول عالم الجنوب الأمية[3]. إن دول هذه المجموعة تشترك وتتشابه في عدد من الخصائص المهمة وتتمثل في معدلات النمو الاقتصادي والتطور الحضاري وبالتالي يمكن تقسيمها على ثلاث مجموعات ثانوية.

المجموعة الأولى، هي الدول السائرة في طريق النمو وتتمثل في الدول الحديثة التصنيع New Industrial Countries، في شرق وجنوب شرق آسيا (رابطة دول الآسيان) وكذلك تضم دول الصين وبعض دول قارة أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين حيث يصل المعدل السنوي لدخل الفرد فيها أكثر من 2500 دولار.

أما المجموعة الثانية فهي الدول الأقل نموا والتي يتراوح فيها متوسط دخل الفرد بين –290 760 دولار[4] أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فهي الدول الأكثر تخلفا حيث يصل الدخل السنوي للفرد فيها إلى مستوى منخفض جدا لا يتجاوز (60دولار) وبسبب فقرها الشديد يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالأمم المتحدة بالدول الأقل فقرا. إن هذه الدول يبلغ عددها نحو 30 دولة تمتد على رقعة جغرافية ومناخية محددة تمتد من جنوب شرق آسيا مرورا بوسط أفريقيا وانتهاءا بجزر البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، وتأتي دول مثل جمهورية مالي وموزنبيق واوغندا وتشاد والصومال واثيوبيا وغانا والنيجر

وبنغلاديش وكمبوديا ولاوس فضلا عن هاييتي وغيانا والسلفادور والهندوراس في مقدمة هذه المجموعة من دول عالم الجنوب. إن هذه المجموعة هي أكثر دول العالم فقرا، وهي أكثر فقرا حتى بالمقارنة مع دول الجنوب نفسها أي إن فقرها هو فقر مطلق[5].

إن المعيار الذي انطلق منه مصطلح دول عالم ودول عالم الجنوب علاوة على كونه معيار جغرافي فهو معيار اقتصادي أيضا، فالدول الصناعية المتقدمة تتمتع بقدرات و إمكانات اقتصادية كبيرة تقع في القسم الشمالي من خارطة العالم الجغرافية في حين تقع الدول ذات الاقتصاد الضعيف في القسم الجنوبي منها وتعيش تحت وطأة التخلف بجميع أنواعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي ظل الوضع المزدهر لاقتصاد عالم الشمال فقد حرصت هذه الدول على ضرورة استمرار دول الجنوب لوظيفتها الحالية ضمن التقسيم الدولي للعمل، ومفادها إن تبقى هذه الدول موردا لعالم الشمال ومستهلكا لإنتاجه ومن ثم تابع له[6]، إن الدول الصناعية المتقدمة بقيت لسنوات طويلة ترفض تقديم مساعدات لتأسيس المصانع بل حرصت هذه الدول على إن تتخصص الثانية في أنتاج وتصدير المواد الخام وبالتالي أصبحت هذه الدول جزءا تابعا وملحقا بمراكز السيطرة الرأسمالية المتقدمة[7]. أما الشكل الجديد للتقسيم الدولي للعمل يعبر عن التحولات الجديدة في أنشطة الإنتاج وفي العلاقات القائمة في هذه المجال حيث أصبحت عمليات الإنتاج تتم على المستوى العالمي بعد إن كانت تجري ضمن النطاقات الاقتصادية للدول، بمعنى إن تكون العملية الإنتاجية في الشكل الجديد للتقسيم الدولي للعمل متكاملة على الصعيد العالمي وبشكل هرمي فاحتفظت دول الشمال لنفسها بعمليات التخطيط والتصميم والبحث بالإضافة إلى أنتاج مكونات ذات تقنية متقدمة، واسندوا إلى عالم الجنوب مهام إنتاجية تشكل حلقات أنتاج تتكامل بجموعها مع العملية الإنتاجية في دول عالم الشمال، إن الوضع الراهن يوضح لنا إن دول عالم الجنوب ضعيفة التأثير سياسيا واقتصاديا بسبب التحولات العميقة في قدرتها التأثيرية، فهي تمثل مجموعة غير متجانسة تفتقر إلى مقومات القوة والقدرة على فرض إرادتها وطموحاتها أمام دول العالم المتقدم، فضلا عن إن هناك جملة من عوامل الوهن المتأصلة التي أسهمت في ضعف القدرة التأثيرية لدول عالم الجنوب وهامشية دوره في جميع قارات العالم وبالتالي زادت من اتساع الفجوة مع دول الشمال المتقدم.

خريطة (1) دول عالم الشمال ودول عالم الجنوب

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على Atlas، 4th Edition، 1995، p.5. Philip's Concise World

عوامل ومؤشرات الضعف لدول عالم الجنوب

تعاني دول عالم الجنوب من تحديات عديدة تؤثر في أمنها القومي وتضعف من قدراتها أمام دول الشمال وتهددها بالتبعية الاقتصادية والثقافية من خلال عوامل عديدة أهمها:-

1 - المجاعة والأمن الغذائي

يقصد بالأمن الغذائي توفير الطعام لجميع أفراد السكان بالقدر المناسب وفي جميع الأوقات من اجل إن يتمتعوا بحياة صحية مستقرة، وعناصر الأمن الغذائي هي توفير الغذاء للإنسان أي كفاية فرص الحصول على الغذاء وقدرة الفرد في الحصول على غذاء كاف لجميع أفراد عائلته وإمكان الوثوق بالمعروض من السلع الغذائية والمنتجات الزراعية، وتتدرج حالة الجوع وسوء التغذية والفقر تحت مفهوم الأمن الغذائي[8].

وتعد دول الجنوب مستوردة للغذاء فهناك أكثر من (88دولة) من عالم الجنوب ذات عجز غذائي مما تضطر إلى الاستيراد بالعملات الصعبة واستنزاف موارد الدولة وأكد تقرير الأمم المتحدة لسكان العالم سنة 2006، إن دول عالم الجنوب عانت بمجموعها من نقص حاد في قدرتها على إعالة نفسها بنفسها[9]، إذ كان استيراد الحبوب خلال الفترة 1995-1993 في حدود 69 مليون طن، وصل إلى أكثر من (100 مليون طن) مع بداية الألفية الثالثة، وان النقص في الحبوب الغذائية (الأرز، الذرة البيضاء والصفراء، الشعير والقمح) في دول الجنوب سيتضاعف إلى أكثر من 244 مليون طن بحدود سنة 2020، وسوف تشهد دول قارة أفريقيا جنوب الصحراء ودول جنوب آسيا عجزا في الغذاء يصل إلى 214 مليون طن من الحبوب الغذائية و255 مليون طن في جنوب آسيا[10]. إن النقص في الإنتاج الغذائي لم يقتصر على قارة أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا بل إن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أيضا شهدت تراجعا في الأمن الغذائي حيث تراجع معدله من 4% سنة 2004 إلى 8، 1% سنة 2005، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في المكسيك بنسبة 5% بالإضافة إلى تراجعه في دول الأرجنتين والبرازيل و الإكوادور وبيرو وفنزويلا وشيلي[11]، وتراجع النمو الزراعي في الوطن العربي ليصل إلى 1، 7% فقط وهي نسبة متدنية وتعد اقل بكثير من معدل النمو السكاني، وقد تراجع الإنتاج الزراعي لسنوات طويلة بسبب الجفاف مما أدى إلى تعرض ألأمن الغذائي العربي للخطر، فنسبة الاكتفاء الذاتي العربي من الحبوب تعادل 48% ومن الزيوت 43، 3% والسكر 35، 5% والبروتين 82، 5%، إن هذه النسب تدل على العجز الغذائي العربي وان الوطن العربي مع بقية دول الجنوب يعاني من معضلة الأمن الغذائي[12]. وإذا نظرنا إلى بقية دول عالم الجنوب فان جمهورية كوريا الشمالية تعاني المجاعة وكذلك الأوضاع في أفغانستان وفي جنوب آسيا، ففي سنة 2005 أسفرت الفيضانات في لاوس عن انخفاض كبير في أنتاج الرز والمحاصيل الأخرى مما أدى إلى حدوث نقص كبير في الإنتاج الزراعي وظهور المجاعات في تلك الدولة[13]. إن أسباب الأزمة الغذائية في دول عالم الجنوب متعددة:

أولا: إن هذه الأسباب يكمن في التقسيم

الدولي للعمل الذي تكون تاريخيا، وموقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، والوضع الذي وجدت هذه البلدان نفسها فيه، نظرا للإرث الاستعماري وما خلفه من نمط أنتاج فيها، اتفق على تسمية « نمط الإنتاج الكولونيالي»، نمط الإنتاج المشوه، الأحادي الجانب[14]، الذي يقوم على التخصص في أنتاج عدد محدد من السلع التقليدية (منتجات زراعية، مواد أولية)، أو تلك الموجهة للتصدير والمرتبطة إلى حد التبعية الكاملة باقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة. فعندما تتخصص دولة معينة في أنتاج نوع واحد أو بضعة أنواع من الزراعات الصناعية، التي تصدر حصرا إلى الدول الصناعية المتطورة كمواد أولية لتلبية حاجات اقتصادياتها، وتستورد في المقابل القسم الأكبر من حاجاتها من المواد الغذائية من هذه الدول المتطورة، فان هذا الوضع يتيح للدول الصناعية المتقدمة للتحكم بأسعار الصادرات والواردات على حد سواء (صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمواد الأولية، ، وارداتها من السلع الصناعية والمواد الغذائية). وفي النتيجة تكون محصلة التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية، التي على الرغم من إن الغالبية الساحقة من سكانها تعمل في القطاع الزراعي، فإنها تجد نفسها عاجزة عن تلبية حاجاتها الضرورية من المواد الغذائية، في حين تتمكن الدول المتقدمة من حل هذه المسالة إلى حد كبير (بفضل استخدام تكنولوجيا الإنتاج المتطورة واحدث الانجازات العلمية وتنظيم الإنتاج)، على الرغم من إن نسبة العاملين في الزراعة فيها لا تتجاوز ال10% من مجموع الناشطين اقتصاديا فيها. بينما لا تتجاوز نسبة العاملين في دول الجنوب أكثر من 60% [15].

إن تخلف غالبية الدول النامية، الذي يتجلى في تدني مستوى تطور القوى المنتجة في الزراعة، وفي تخصصها الضيق في مجالي الزراعة وإنتاج المواد الأولية، وفي فقر السواد الأعظم من سكانها وضعف قدراتهم الشرائية، يفاقم بدوره المشكلة الغذائية في هذه الدول، فضلا ذلك فان تركيز بعض هذه الدول على أنتاج السلع الزراعية المخصصة للتصدير، والتي تخصص لها أفضل الأراضي وأكثرها خصوبة، على حساب المواد الغذائية التي لا تزال تنتج في ظروف فلاحيه تقليدية وبدائية، تتأثر إلى حد كبير بالظروف المناخية، كل ذلك يجعل إنتاجية العمل في القطاع الزراعي لغالبية الدول النامية متدنية جدا، وللمقارنة نورد الأرقام الآتية: فالعامل الواحد في القطاع الزراعي في دول ما يسمى « العالم الثالث « يؤمن الطعام لشخصين فحسب على ابعد تقدير[16]، في حين العامل الزراعي الواحد في الدول الغربية عموما يطعم أكثر من عشرين شخصا، وتصل هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثمانين، وفي كل من بلجيكا وهولندا إلى مئة شخص[17]. هذا فضلا عن زيادة إعداد السكان في هذه الدول أعلى من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، إضافة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الظروف الطبيعية والبشرية والمتمثلة بالجفاف وعدم استخدام الآلات الزراعية الحديثة وانجراف التربة كما إن إنتاجية الفلاح منخفضة، فإنتاجية الفلاح دول عالم الشمال تزيد أربعة عشر ضعفا على إنتاجية فلاح دول عالم الجنوب.

ثانيا: السبب الجوهري الذي يفسر الأزمة الغذائية الحالية، يتمثل في السياسات النيوليبرالية المطبقة بشكل عشوائي طيلة السنوات الثلاثين الماضية على نطاق الكوكب (تحرير التجارة في جميع الجوانب، انفلات حركة رؤوس الأموال عبر الحدود من دون أي ضوابط أو قيود وتطور الأسواق المالية المستقل إلى حد كبير عن تطور الاقتصاد الحقيقي، تفاقم معضلة الديون الخارجية لبلدان الجنوب، خصخصة الخدمات العامة والسلع) وكذلك في النموذج الزراعي والغذائي الذي يخدم منطق الرأسمالية، ففي الواقع، هناك مشكلة نظامية عميقة تطال النموذج الغذائي العالمي، الذي هو أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والايكولوجية والاجتماعية، فقد أدت السياسات « التنموية « الاقتصادية التي تقودها بلدان الشمال منذ الستينات (الثورة الخضراء، برامج التقويم الهيكلي، اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية، سياسات منظمة التجارة العالمية، وسياسات الدعم المباشر وغير المباشر للقطاع الزراعي في بلدان الشمال) إلى تدمير الأنظمة الغذائية، فبين الستينات والسبعينيات، وقع ما يسمى « الثورة الخضراء « التي روجتها مختلف المؤسسات الدولية ومراكز الأبحاث الزراعية بهدف نظري يتمثل في تحديث الزراعة في الدول غير الصناعية، فكانت النتائج المبكرة في المكسيك، وفي وقت لاحق في جنوب شرقي آسيا، مذهلة من وجهة نظر الإنتاج للهكتار الواحد، ولكن هذه الزيادة في المحصول لم يكن تأثير مباشر في الحد من الجوع في العالم، وهكذا وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 11%، تزايد عدد الجائعين في العالم في الفترة نفسها من 536- 597 مليون[18].إن زيادة الإنتاج الزراعي في دول عالم الشال يقابله انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع حتى وصلت إلى اقل من 10%، بينما ما زالت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في دول عالم الجنوب أكثر من 60% [19].

ثالثا: والعامل الأخر الذي لايقل أهمية في ظهور المشكلة الغذائية وتفاقمها، والذي هو في الواقع نتيجة طبيعية للعاملين السابقين، يتمثل في الدور الذي تضطلع به الشركات ألعابره للقوميات في الاقتصاد العالمي، وفي اقتصاديات الدول النامية تحديدا، فهذه الشركات فرضت نفسها كفاعل رئيس في أسواق المواد الغذائية إنتاجا وتسويقا، حيث تمارس احتكار المواد الغذائية وتستخدمها في حالات عديدة كسلعة للمضاربة في أسواق أخضعت كل شيء للتسليع ولمنطق الربح: الأرض والمياه والغذاء والدواء، فشركة « كارغيل « الاميريكية مثلا، التي تصل مبيعاتها إلى 71 مليار دولار، تسيطر على 45% من تجارة الحبوب في العالم. وتتسم أنشطة الشركات العابرة للقوميات في هذا المجال بسمتين أساسيتين، ها الاحتكار والتركز، فهي تتحك بإنتاج البذور و الأسمدة و المبيدات وتسويقها، وتسيطر على شبكة توزيع ومبيعات المواد الغذائية على النطاق العالمي، وتتجلى ممارسات هذه الشركات في بيع كميات كبيره بهوامش صغيرة والتزود من المنتجين مباشرة، وتسعى شركات التصنيع الزراعي وشركات التوزيع العالمية الكبرى إلى تعميق سيطرتها على كامل السلسلة الإنتاجية، ولا سيما من خلال الاتجار المباشر بالمنتوج الزراعي

بهدف تخفيض تكاليف الشراء وتعظيم الأرباح.

فسلسلة الأغذية الزراعية تخضع لتركز عال للأعمال، ففي العام 2007، كانت القيمة المضافة لعمليات الاندماج والاستحواذ في الصناعة الغذائية العالمية (بما فيها المصنعون والموزعون والبائعون) تقارب 200 دولار أي ضعف ما كانت عليه للعام 2005، وتعكس هذه الاندماجات الميل العالمي لإنشاء الشركات الاحتكارية في الصناعات الغذائية، إن الشركات العابرة للقوميات لا تعمل على احتكار سوق المواد الغذائية في العالم فحسب، بل وتحدد أسعارها من دون ارتباط بقانون العرض والطلب في غالب الأحيان، ومن دون الحاجة إلى السوق والى اليد الخفية لهذا السوق (وليفعل ادم سميث ما يشاء) فالغذاء ينتج ليس من اجل إطعام الناس[20]. بقدر ما ينتج من اجل جني الإرباح القصوى ولهذه الغاية تحدد الأسعار بحيث تصبح المواد الغذائية الأساسية بعيدة عن متناول إعداد متزايدة من الناس في مختلف أنحاء العالم وليس في البلدان النامية وحدها، إذ إن المشكلة ألان تكمن ليس في نقص الغذاء وإنما في العجز عن الوصول إليه فارتفاع أسعار المواد الغذائية إذ وبنسب مفتعلة ومبالغة فيها في أحيان كثيرة نتيجة سياسات تلك الشركات وهو احد الأسباب والعوامل التي تساهم في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم وصارت الشركات العابرة للقوميات تسيطر اليوم على مساحات شاسعة من الأراضي في الأرياف وفي البلدان النامية سواء من خلال شرائها أو استئجارها لسنوات طويلة لمبالغ رمزية أو من خلال الدخول كشريك في جهات داخلية غالبا ما تكون قريبة من مراكز القرار في السلطة في البلد المعني، فتكسر هذه الشركات بنشاطها، نمط الإنتاج الزراعي التقليدي المتوارث في هذا البلد، وتعيد توجيه الزراعة فيه باتجاه زراعات عصرية (تصنيعية أو ترفيهية) موجهه نحو التصدير، أزمة السكان المحليين وزراعاتهم التي تؤمن حاجاتهم الغذائية الضرورية مع ما ينطوي عليه ذلك من تهديد الأمن الغذائي في البلدان النامي[21].

نذكر على سبيل المثال في هذا السياق ما يحصل في كينيا التي تعاني غالبية السكان فيها سوء التغذية نتيجة النقص الهائل في المواد الغذائية حيث يشهد هذا البلد نموا سريعا في زراعة الزهور، بحيث تحول إلى اكبر مصدر للزهور إلى بلدان الاتحاد الأوربي، علما إن القسم الأكبر من الإنتاج والصادرات يتم بواسطة شركات أجنبية، ولا تقتصر ممارسة هذه السياسة على الشركات العابرة للقوميات، بل هناك دول أيضا تحذو حذو هذه الشركات، فوفق الأسبوعية الفرنسية « فرنسا الفلاحية « تمتلك شركات غذائية صناعية أوربية 15% من المساحات الزراعية لرومانيا، كما إن كلا من الصين الشعبية وكوريا الجنوبية واليابان والإمارات العربية المتحدة تتلك مجتمعة خارج ترابها الوطني قرابة 8 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية، خصوصا في باكستان والسودان واندونيسيا وغيرها، وتهدف هذه الدول من وراء هذا التوجه إلى ضمان أمنها الغذائي، وكذلك إلى استخدام جزء من متزايد من هذه المساحات في زراعة محاصيل لإنتاج الوقود الحيوي بدلا من الغذاء، وقد كان من نتائج هذه « الامبريالية « الزراعية انتزاع ملكيات صغار الفلاحين، خصوصا من ينشط منهم في مجال الزراعات

الغذائية، وبالتالي فان ارتفاع الإنتاج الزراعي في البلدان التي ينشط فيها المستثمرون الأجانب لا يعود بالفائدة على شعوبها بل بالعكس فانه يتحقق في الغالب على حساب أمنها الغذائي.

رابعا: تجدر الإشارة إلى إن أسبابا أخرى، عديدة ومتداخلة، تساهم أيضا في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، كمحصلة لارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي على المستوى العالمي ومن ثم إلى تفاقم المشكلة الغذائية، فالنمو السريع الذي تشهده اقتصاديات دول كبيرة كالصين والهند، فضلا عن دول أخرى، وتسارع وتيرة التصنيع فيها من جهة، إلى ارتفاع مستوى المعيشة في هذه الدول، ومن ثم إلى ازدياد أحجام استهلاك المواد الغذائية فيها ونسبها، ما أدى من جهة أخرى إلى تسارع الطلب على النفط فيها، وبالتالي إلى ارتفاع أسعاره، ومن ثم إلى ارتفاع أسعار مكونات أساسية للإنتاج الزراعي كالوقود وزيوت الآلات والأسمدة والمبيدات، كما إن ارتفاع أسعار الوقود يؤدي بدوره إلى ارتفاع كلفة نقل المنتجات الغذائية إلى الأسواق، ومن ثم إلى ارتفاع في أسعارها[22].

خامسا: ومن أهم الأسباب التي تساهم في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم تعزز الاتجاه نحو تطوير:الوقود العضوي « وإنتاجه أو ما يسمى «الوقود الأخضر» أو «الحيوي» أو «الزراعي»، خصوصا مع الميل الثابت لارتفاع أسعار النفط والغاز، والذي سبب ارتفاعا كبيرا في أسعار الأسمدة وتكاليف النقل المرتبطة بالنظام الغذائي، مما دفع إلى زيادة الاستثمار في أنتاج الوقود البديلة من أصل نباتي، ومع إدراك حقيقة مفادها إن عصر النفط الرخيص قد ولى، وانه لابد من البحث عن أنواع بديله من الوقود، وجدها البعض في القطاع الزراعي، فتتحول مساحات شاسعة من الأراضي في العديد من الدول النامية خصوصا، من زراعة الحبوب والزراعات الغذائية الأخرى، إلى زراعات لإنتاج الوقود العضوي، وقات الحكومات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والبرازيل بدعم أنتاج الوقود الزراعي نظرا لندرة النفط وارتفاع درجة حرارة الأرض[23]، وفي هذا الصدد تشير شركة (Hart Energy Consulting) إلى إن استخدام الوقود العضوي سيتضاعف بحلول العام 2015، وانه سيشكل مابين 12 و14 % من الاستخدام العام في العالم (ستبلغ النسبة 30% في الولايات المتحدة).

سادسا: ومن الأمور التي تضطلع بدور كبير في تفاقم مشكلة الغذاء في الدول النامية أيضا حقيقة تطور تكنولوجيا الإنتاج الزراعي في دول الشمال التي تحول بعضها إلى مصدر للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، أي ما نشهده من تبدل في التقسيم الدولي للعمل، تحولت بموجبه دول صناعية متطورة إلى التخصص في أنتاج سلع زراعية على أسس علمية وتكنولوجية حديثة، وتصديرها إلى الدول الأخرى بما فيها دول الجنوب، وبأسعار عالية، ويقترن ذلك مع لجوء حكومات الدول الصناعية المتقدمة، سواء في الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة أو اليابان، إلى تقديم الدعم المباشر لمزارعيها[24].

فضلا عن ذلك إن دول الشمال المتقدم قد أدخلت التقنية الحديثة فقد استطاعت استيعاب القوى العاملة الكبيرة التي كانت تعمل في الزراعة في قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة

والخدمات، ولكن من الصعوبة على دول عالم الجنوب استعمال التقنية الحديثة بشكل جذري ومتطور لان يخلق مشكلة البطالة لعمال الزراعة، فعلى سبيل المثال كان إدخال المكننة الحديثة إلى الريف الباكستاني تسبب في فقدان 200الف فرصة عمل وان استيراد اندونيسيا لمقاشر أرز حديثة قد منع 70الف شخص من أعمالهم في القطاع الزراعي، لذا فان استعمال الآلات الزراعية الحديثة لا يقدم حلا يمكن تحمله اجتماعيا ولذلك يجب وضع أسس قاعدة صناعية يناسب متطلبات وظروف دول عالم الجنوب[25].

سابعا: تسارع ظاهرة «التمدين» في البلدان النامية، أي نزوح إعداد واسعة من سكان الأرياف إلى المدن وتجمع قسم كبير منهم في أحزمة بؤس تلف هذه المدن، مع ارتفاع نسبة البطالة فيها إلى مستويات غير مسبوقة، وتقلص عدد العاملين في القطاع الزراعي وانتقال الفئات الأكثر حيوية ونشاطا اقتصاديا إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى غير المنتجة للمواد الغذائية، وإهمال مساحات واسعة من الأراضي في الأرياف. وهي أمور تؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي في عدد كبير من الدول النامية، وبالتالي تؤدي إلى تقلص إمكانات التامين الغذائي لسكانها[26].

ثامنا: وجود أسباب جوهرية ساهمت وما زالت في تفاق المشكلة الغذائية في العال، فالجفاف وغيره من الظواهر المرتبطة بتغير المناخ في بلدان منتجة مثل الصين وبنغلادش واستراليا أثرت على المحاصيل وعلى أنتاج المواد الغذائية وعلى زيادة استهلاك اللحوم، خصوصا في بلدان أمريكا اللاتينية واسيا. كما إن التغيرات في العادات الغذائية (وفق نمط الاستهلاك الغربي) نظرا لارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي والتطور في مستوى المعيشة في بعض البلدان، من شانه إن يفاقم هذه المشكلة، ونتيجة لذلك ستضطر بلدان كانت حتى ألان تتميز بالاكتفاء الذاتي نسبيا، مثل الهند وفيتنام والصين، إلى استيراد الحبوب بسبب فقدان الأراضي الزراعية وانخفاض مخزون الحبوب في الأنظمة الوطنية التي تم تفكيكها في أواخر التسعينيات. وهذا يعني إن هذه البلدان تعتمد اليوم على أسواق الحبوب المتقلبة عالميا، وأخيرا ثمة أسباب أخرى ظرفية قصيرة الأمد تفسر جزئيا الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية في السنوات الأخيرة ومن هذه الأسباب تزايد الاستثمار المضارب في المواد الأولية، والذي ساهم في النهاية في الإخلال بتوازن النظام الزراعي الغذائي الذي كان هشا للغاية، فقد بدأ تزايد الاستثمار المضارب في المواد الأولية منذ انهيار أسواق الدوت كوم وسوق الرهن العقاري عال المخاطر في الولايات المتحدة، عندما سعت المؤسسات الاستثمارية (البنوك وشركات التامين وصناديق الاستثمار) وغيرها لتكون أمانا وفعالية من حيث التكلفة لاستثمار أموالها، ويقدر اليوم إن جزء كبير من الاستثمارات المالية في القطاع الزراعي لها طابع مضارب[27]. بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة لمزارعيها وما يترتب على ذلك من منافسة قوية لمنتجات دول الشمال الزراعية لسبب دعم هذه الدول والذي انعكس على فائض الإنتاج وبالتالي تصدير هذا الفائض إلى عالم الجنوب وخاصة من دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم

الغذاء كسلاح سياسي، فالولايات المتحدة تحتكر فائض الإنتاج العالمي إلى الجنوب وتسيطر على شركات توزيعها 6 شركات عالمية فقط تصدير 95% من فائض القمح الأمريكي، و90% من الشعير الكندي تزداد سيطرة هذه الشركات على قطاعي الخضروات والفواكه[28].

2 – زيادة إعداد السكان

إن زيادة إعداد السكان في دول عالم الجنوب يقلق دول الشمال بسبب الهجرة من الجنوب وهو ما تسميه دول عالم الشمال (القنبلة السكانية) وفي الوقت نفسه فان زيادة إعداد السكان يقابله تراجع في النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي، وهي إشكالية خطيرة تواجه دول الجنوب لعدم توازن إعداد السكان مع النمو الاقتصادي وتزايد الفوارق داخل المجتمع[29]. بلغ عدد سكان العالم سنة 2006 أكثر من (6مليار نسمة) يعيش 4، 89مليارات نسمة في دول عالم الجنوب ويشكلون 80% من سكان العالم بينما يعيش في عالم الشمال 1، 11 مليار نسمة، إذ زاد عدد السكان في دول أمريكا اللاتينية بعدل سنوي قدره 2، 2% حتى وصل سنة 2010 أكثر من 519 مليون نسمة، أما إعداد السكان في قارة آسيا فقد ازداد عددهم بنسبة 2% وبلغ 4، 6مليارات نسمة سنة 2006، وتعود الزيادة السكانية في قارة أفريقيا من أعلى المعدلات حيث وصلت إلى 27% ما بين سنة 1960 – 2005، وحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عن الحالة الاجتماعية في العالم لسنة 2007، فان سكان قارة أفريقيا جنوب الصحراء من أفقر السكان في العالم، إذ يسود الفقر المطلق بكثرة حسب تقديرات البنك الدولي فان ما يزيد على 200مليون شخص كانوا يعيشون في سنة 2005 بأقل من دولار واحد في اليوم، وبشكل عام فقد ارتفع عدد الفقراء في دول عالم الجنوب من 1، 26 مليار نسمة سنة 2000 إلى 1، 29 مليار نسمة سنة 2003 جلهم في جنوب آسيا وأفريقيا وجنوب شرق آسيا والصين[30]. وإذا أخذنا النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر سنة 2003 فإننا نجد هذه النسبة تصل في دول عالم الجنوب إلى 31، 8% وقد ارتفعت هذه النسبة في جميع دول الجنوب بعد سنة 2003 وبنسب مختلفة وارتفعت في دول أمريكا اللاتينية بنسبة 23، 5%، وقارة أفريقيا جنوب الصحراء 39، 1% وجنوب آسيا 43، 1%، والصين وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط 26% وهذا يعكس حجم الأزمة التي تعانيها دول عالم الجنوب من ارتفاع البطالة والفقر بسبب ارتفاع إعداد السكان فيها[31].

3 – أزمة الديون الخارجية

تعد أزمة الديون الخارجية احد المشاكل الكبرى لدى دول عالم الجنوب فقد أدت هذه الديون إلى استنزاف اقتصاديات هذه الدول، وإذا كانت الديون وراء تدخل الدول الأوربية واستعمار بعض دول عالم الجنوب في القرن الماضي كما حدث في مصر وتونس وبعض دول أمريكا اللاتينية، فان أزمة الديون التي بدأت منذ ثمانينات القرن الماضي فقد أدت إلى تدخل المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والى فرض الإصلاحات الاقتصادية التي أدت في كثير من الأحيان إلى اضطرابات سياسية واجتماعية مثل انتفاضة الأردن سنة 1993، والمغرب 1991 –

1994. ورغم ادعاء الدول الرأسمالية الصناعية لمساعدتها لدول العالم الجنوب من خلال الديون فإنها تصب في النهاية في خدمة الأولى إذ تدفع دول الجنوب ماقيمته (11 دولار) كخدمة للدين مقابل كل دولار واحد تحصل عليه بشكل مساعدات[32]. بالإضافة إلى إن هذه الديون تعمل على تقيد أسواق الائتمان الدولية أمام دول الجنوب وعرقلة تنفيذ الاستثمارات اللازمة لانجاز خطط وبرامج التنمية الاقتصادية وأدت أيضا إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ونقص الصادرات وانخفاض القدرة على خدمت الديون كما زادت هذه الأزمة من تعقيد شروط اقتراض دول عالم الجنوب[33].

جدول (1) يبين إجمالي الديون للدول النامية (مليار دولار) للفترة من 2010 – 1970

السنوات	المبلغ	الزيادة
1970	70	130
1975	140	100
1980	580	112
1985	4 ،892	50
1990	1320	51
1995	1713	29
2000	1 ،2121	23
2005	3 ،225 ،3	66
2010	5254	61

1. إياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008، ص5.
2. صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية، ط1، مطبعة الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع، بغداد – العراق، 2006، ص410.
3. جليل كامل الجبوري، التكاليف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع إشارة خاصة عن العراق للمدة من 1995-1970، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1998، ص46.
4. محمود حميد خليل، التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية للمدة من 2008-2003، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ص112.

ومن الجدول نلاحظ إن نسب خدمت الدين نسب عالية، إذ من الممكن إن تتسبب بمشاكل للدولة المقترضة فمن جهة هنالك حاجة للحصول على العملة الأجنبية لخدمة الدين، ومن جهة ثانية يجب توافر موارد مالية للحكومة من ميزانيتها من اجل ذلك. إذ نلاحظ في الجدول استمرار تزايد أرقام المديونية للدول النامية بشكل عام بما يعني إن هذه الدول لم تتخذ إجراءات معينة لمعالجة هذه المشكلة التي تؤدي بها إلى تبعية اقتصادية وسياسية. وبشكل عام فان المديونية الخارجية للدول النامية كانت سببا رئيسا في التبعية الاقتصادية لهذه الدول فإذا ما تابعنا الخط التاريخي لزيادة المديونية سنجد صافي تزايد دائم وهذا ما يوضحه الجدول(1). إن أزمة الديون سيكون لها انعكاساتها الخطيرة على الدول الأكثر فقرا بين دول عالم الجنوب مما يزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان هذه الدول ذات المديونية المرتفعة غير قادرة على تسخير مواردها الطبيعية والبشرية لكسر

دائرة الفقر[34].

كما إن المديونية لها اثار جغرافيا سياسية أخرى منها إنها تدخل هذه الدول في دائرة التبعية، والتبعية لها أشكال منها التبعية الاقتصادية إذ يصبح اقتصاد هذه الدول اقتصاد تابع لا تستطيع منه هذه الدول إن تستقل في قرارها الاقتصادي وبالتالي يؤدي إلى تبعية سياسية إذ يخضع القرار السياسي لهذه الدول إلى الدول الدائنة ولا سيما إن المديونية فخ لا تستطيع الدول الفكاك منه بسهولة إذ تتراكم الديون وتثقل كاهل الدولة من خلال نسبة الدين أو فوائده حتى تبلغ في بعض الأحيان فوائد الدين أكثر من قيمة أصل الدين الحقيقي مما يضطر هذا الدول المديونة إلى التنازل عن بعض من سيادتها وقراراتها إلى الدول الدائنة أو حتى يصل بها الأمر أحيانا إن تتنازل عن بعض مواردها الطبيعية لصالح الدول الدائنة. وبالتالي فان أي دولة تابعة اقتصاديا أو سياسيا نلحقها بتبعيات أخرى مثل التبعية التكنولوجية والثقافية والفكرية وكل هذا يؤدي إلى أثار ونتائج جيوبولتيكية سيئة على قوة الدول هذه واستقلاليتها قراراتها واكتمال سيادتها إذ تصبح دول ذات سيادة ناقصة أذا ما استمرت في دوامة التبعية.

4 – التباين والتناقض بين دول عالم الجنوب:

رغم إن دول الجنوب تشكل 80% من سكان العالم وتمتد على مساحة تقدر بـ (78 مليون كم^2) من أصل 136 مليون كم ^{2} وهي مساحة القارات الخمس المأهولة، ويضم 130 دولة فان ظاهرة الاختلاف والتباين هي التي تميز دول عالم الجنوب مما يؤدي إلى عدم توحيد مواقف هذه الدول أمام دول الشمال. إن دول الجنوب تشترك في خصائص التخلف التي اشرنا أليها ولكن تتميز من جانب أخر بالتباين والتناقض الثقافي والعرقي والايديولجي وحتى الاقتصادي مما يجعل منها إن تكون مسرحا للحروب والنزاعات العرقية والدينية، ليس هذا فحسب بل التباين في القدرات والإمكانات الجغرافية بين دول عالم الجنوب، فهو يضم الدول العملاقة في المساحة والسكان مثل الهند والصين وهناك أيضا الدول الصغيرة جدا في هذه القدرات مثل البحرين والكويت أما في المجال الاقتصادي فهناك الدول الغنية جدا من حيث الدخل القومي، إذ وصل معدا نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي السنوي في هوتك كونك (23000 دولار سنة 2007) وفي البرازيل (5362 دولار) في حين لا يتجاوز نصيب الفرد في إثيوبيا 427 دولار و352 دولار في رواندا[35]، فضلا عن ذلك إن دول الجنوب تواجه مشاكل خطيرة في ظل العولمة، إذ تم اختراق هذه الدول من قبل الدول الرأسمالية تحت مسميات مختلفة سياسية وثقافية واقتصادية مثل الكومنولث والفرانكفونية، والمؤتمر الأفريقي الأمريكي الجديد الذي عقد في واشنطن سنة 1999 لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وأمنية تصب لصالح دول الشمال المتقدم.

وتمثل دول الكومنولث الذي يضم 54 دولة من المستعمرات البريطانية السابقة منطقة استثمارات وسوقا تجارية حيوية لبريطانيا، فعدد سكان هذه المجموعة يبلغ أكثر من 1، 7 مليار نسمة أي حوالي 27% من مجموع سكان العالم وأغلبيتهم من دول عالم الجنوب، علما إن عدد السكان في بريطانيا

سنة 2009 بلغ أكثر من 60 مليون نسمة بينما وصل عدد السكان في الهند في نفس السنة وهي عضو فاعل في الكومنولث أكثر من مليار نسمة، وحسب المصادر البريطانية فان الاستثمارات البريطانية وصلت في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 35% من جملة استثماراتها الخارجية سنة 2004 وبلغت في دول الكومنولث نسبة 42%، ومع هذا فان عوائد الاستثمارات البريطانية الخارجية من دول الكومنولث بلغت 30% من جملة العوائد الاستثمارية البريطانية، وهي بذلك تحقق المرتبة الأولى من عوائدها الخارجية مما يجعل الكومنولث سوقا رئيسيا للبضائع ورؤوس الأموال البريطانية[36]. وسلكت فرنسانفس الاتجاه من خلال الفرانكوفونية التي يبلغ عدد أعضائها 52 دولة وترتبط هذه الدول بروابط ثقافية مع فرنسا وهي تشكل بعدا سياسيا قويا إلى جانب البعد الاقتصادي ولكن في حقيقتها هي تمثل سوقا اقتصادية واستثمارية لفرنسا، وتعتمد دول الفرانكوفونية الأفريقية في تعاملاتها الاقتصادية على الفرنك الفونسو في الأسواق المالية العالمية[37]. وفي ظل التنافس على الأسواق التجارية تواجه فرنسا تحديا قويا من الولايات المتحدة التي تريد الاستثمار وفتح الأسواق الأفريقية للشركات الأمريكية، فقد عززت الولايات المتحدة من دورها في القارة الأفريقية بعقد المؤتمر الأمريكي الأفريقي سنة 1999 وحضره زعماء 46 دولة افريقية وتم الإعلان عن وثيقة الشراكة بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية. إن هذا التقارب الأمريكي الإفريقي قد أثار كلا من فرنسا وبريطانيا وأعلنتا عن رغبتهما في التعاون وعدم التنافس في القارة الأفريقية لمواجهة الدور الأمريكي في القارة على اعتبار إن كلا من فرنسا وبريطانيا تعتبران أفريقيا المجال الحيوي لها وهي صاحبة الإرث الاستعماري في القارة ولا تسمح لأحد بان يشاطرها هذا الإرث أو إن يهدد هذا المجال.

وقد جاء هذا الإعلان في أول مؤتمر مشترك ضم السفراء البريطانيين والفرنسيين في القارة السمراء وجاء المؤتمر تزامنا مع المؤتمر الأمريكي- الأفريقي، الأمر الذي يوحي بخشية الدول الأوربية من المنافسة الأمريكية في أسواق القارة الأفريقية[38]. إن اختراق عالم الشمال الغني لدول عالم الجنوب الفقير عن طريق هذه التجمعات يؤكد خطورة وضع دول عالم الجنوب التي تحاول دول تقسيمه إلى مناطق نفوذ على غرار الاستعمار القديم ولكن بأساليب جديدة.

استراتيجيه التغيير

إن المشاكل التي تعاني منها دول الجنوب ولا سيما المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية يحتم عليها ضرورة وضع إستراتيجية مناسبة للحاق بركب التقدم والتطلع نحو مستقبل أفضل من خلال تشجيع الاستثمار في حقل التكنولوجية المتقدمة التي تتطلب استثمارات ضخمة لتغيير الواقع الذي تعيشه هذه الدول وتعزيز التعاون والتبادل التجاري ومعالجة الفساد المالي والإداري، وتعزيز الاستقرار السياسي بإقامة دولة المؤسسات، من خلال برنامج أصلاحي شامل ينهض بالواقع الذي تعيشه هذه الدول ومن ابرز محاور هذه الإستراتيجية هي:

1 – تشجيع التبادل التجاري بين دول الجنوب:

لا يـزال التـبـادل الـتـجـاري بيـن دول عالم الجنوب قليلا بالمقارنة مع التبادل التجاري بين دول عالم الشمال، فهو لا يزيد عن 10% من مجمل التجارة العالمية وهي نسبة منخفضة أذا ما أرادت هذه الدول من إن تزيد قدراتها ومكانتها أمام دول الشمال، فضلا عن ذلك فان دول الجنوب لا تستلم إلا اقل من 20% من الواردات الصناعية التجارية بينها في الوقت الذي تهيمن فيه تجارة دول الشمال على الجنوب وتستنزف اقتصاده[39].

إن نهوض دول عالم الجنوب يأتي من خلال تفعيل دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية والتي تشكل دول الجنوب اغلب أعضاء هذه التكتلات مثل (مجموعة الـ15) التي تأسست بناء على دعوة المؤتمر التاسع لقمة عدم الانحياز سنة 1989 من اجل التعاون والتنسيق بين دول عالم الجنوب، وتشكلت هذه المجموعة من خمسة عشرة دولة هي (مصر، الجزائر، السنغال، جمايكا، ماليزيا، اندونيسيا، الهند، زيمبابوي، نيجيريا، بيرو، المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، فنزويلا. شيلي ويوغسلافيا السابقة) وفي مؤتمر القمة التاسع لهذه المجموعة الذي عقد في جمايكا سنة 1999 انضمت كينيا وسيرلانكا[40].

إن هـذه المجموعة تمثل قـارات الجنوب الثلاث أفريقيا واسيا و أمريكا اللاتينية، تسعى إلى تدعيم وتشجيع التعاون بين دول الجنوب وعلى مختلف المستويات، ووضع خطة عمل تهدف إلى إجراء إصلاحات شاملة للوضع الاقتصادي لهذه الدول وتطالب بحل مشكلة الديون مع دول الشمال، هـذه الـديـون الـتـي تعيق حركة التنمية فـي دول الجنوب والضغط على الدول الصناعية من خلال المحافل الدولية لإلغاء الديون على الدول الفقيرة أو جدولتها على المدى البعيد أو المتوسط حتى تستطيع هذه الدول من إن تطور اقتصادها وتحل المشكلات التي تعانيها.

إن مجموعة الـ 15 يمكنها التأثير في دول الشمال لأنها تمثل مركز دول الجنوب بمجموع سكانها البالغ أكثر من 2مليار نسمة ويزيد الدخل القومي الإجمالي لدول هذه المجموعة كافة عن (2293 مليار دولار)[41]، وشـارك بعض دول هذه المجموعة في تجمعات اقتصادية إقليمية مثل أبيك (Apec)، وتكتل نافتا (Nafta)، إضافة إلـى ذلك فان بعض دول هذه المجموعة تتداخل بالعضوية مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنتدى المحيط الهندي وجامعة الـدول العربية[42]. إن تعاون التكتلات السياسية والاقتصادية في دول عالم الجنوب يمكنها من تحقيق مكاسب وأهداف استراتيجيه سياسية واقتصادية، وتعزيز دور ومكانة هذه الدول الفقيرة أمام دول الشمال الغنية خاصة مجموعة الـ77× وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسـلامـي وجميعها تجمعات إقليمية ودولية من دول عالم الجنوب.

2 – أصلاح النظام الاقتصادي العالمي:

تحتاج دول عالم الجنوب إلـى بلورة نظام اقتصادي عالمي جديد وهو النظام الـذي كانت تطالب به منذ سبعينات القرن الماضي، و أصبحت الحاجة إلـى هـذا النظام الجديد ضـرورة ملحة في ظل أوضـاع هـذه الـدول التي تعاني الضعف الاقتصادي، كما أنها بحاجة إلى نظام مالي جديد من خـلال تفعيل دور لها في المؤسسات المالية

العالمية. إن دول الشمال وعدت مرات عديدة بخفض الفقر العالمي ورغم ذلك يوجد ألان أكثر من 3 مليار فقير معظمهم من دول عالم الجنوب يعيشون تحت خط الفقر دون أمل يذكر في حياة أفضل ومستقبل مشرق[43].

× مجموعة الـ77 هو تحالف من دول عالم الجنوب تشكل في 15 يونيو 1964 حيث تم إطلاق الإعلان المشترك في ختام الاجتماع الدولي في عام 1967 في الجزائر ويهدف هذا التحالف إلى ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة فضلا عن خلق قدرة تفاوضية مشتركة ضمن نطاق الأمم المتحدة ويبلغ ألان عدد دول هذا التحالف 130 دولة.

إن معاناة دول الجنوب سوف تزداد أذا لم يتم أصلاح النظام الاقتصادي العالمي وتفعيل دور هذه الدول في المؤسسات المالية الدولية والأسواق العالمية خاصة في ظل العولمة ورفع الحواجز الكمركية التي تعني تدفق بضائع الدول الصناعية واستثماراتها إلى دول الجنوب دون قيد أو شرط في الوقت الذي تفرض فيه هذه الدول القيود الصعبة على تدفق عمالة الجنوب للشمال.

إن تحالف دول الشمال الصناعي في فرض مصالحها يلزم دول الجنوب بضرورة توحيد جهودها لغرض مطالبها وان التكتلات الإقليمية والدولية التي تمثل مصالح هذه الدول تستطيع فرض حق الجنوب في نظام اقتصادي دولي تتميز بالعدالة والمساواة وان حرية تنقل البضائع الصناعية لدول الشمال يجب إن يقابلها حرية تنقل عمالة الجنوب.

3 – تطوير سياسات التنمية:

تبنت اغلب دول عالم الجنوب سياسات التنمية لكن من خلال الاعتماد على التمويل الخارجي والتي اعتقدت إن هذه السياسة سوف تنقلها بسرعة إلى التقدم الصناعي، وقد دفعت هذه السياسة دول الشمال وشجعتها لاختراق أسواق دول عال الجنوب إن الاستثمارات المحلية هي الوسيلة الفعالة للنمو الاقتصادي السريع لان انفتاح الزائد على الخارج لن يضمن تحقيق النمو بل يجعله أكثر عرضة للصدمات والمفاجأة السريعة كما حدث في أزمة الأسواق الأسيوية وكذلك في البرازيل وبقيت هذه الأسواق تعاني من ركود اقتصادي عميق[44].

إن دول عالم الجنوب ومن اجل النهوض بالواقع المتخلف بحاجة إلى إتباع استراتيجيه شاملة للقضاء على الفساد وبناء المؤسسات وبحاجة إلى الاستقرار السياسي الذي يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ويعزز ثقة الدولة بنفسها، كما إن القضاء على الفساد يمنع التلاعب بالمال العام وتهريبه إلى الخارج كما إن فساد النخب الحاكمة في اغلب دول عالم الجنوب يؤدي إلى أضعاف اقتصادياتها وبالتالي تغلغل وتنافس الشركات الرأسمالية فيها فضلا عن إنهاء المنازعات والحروب في بعض الدول التي أدت إلى تدهور اقتصادها وانتشار المجاعة فيها.

إن نهوض دول الجنوب مرتبط بمدى قدرتها على التعاون فيما بينها للدفاع عن حقوقها أمام تكتل دول الشمال الصناعي، إذ أصبح الخطر الحقيقي اليوم في الهيمنة الاقتصادية وما ينتج عنها من تبعية سياسية وسلوكية وحضارية من خلال نشر القيم الثقافية للشمال لخدمة أهدافه ومصالحه.

الخاتمة

إن المشكلات التي تواجه دول عالم الجنوب كبيرة تحتاج إلى تعاون الحكومات وتضامن جميع التكتلات الإقليمية التي ترتبط بها وطرح القضايا المصيرية في المحافل الدولية ودعم دور هذه التكتلات لتفعيل قدرات دول الجنوب للحيلولة دون تدخل دول الشال والتحكم بقدراتها والتخلص من تبعيتها، إن تطور دول عالم الجنوب يحتاج إلى وقفة جادة لمراجعة أوضاعها وعلى مختلف المستويات لمواجهة دول الشمال التي تطرح العولمة كخيار استراتيجي لخدمة مصالحها من خلال مطالبتها بفتح أسواق الجنوب لبضائعها واستثمارها، كما يفرض عليها بضرورة القضاء على كل مظاهر التخلف وفي كل المستويات التي تقف عقبة أمام تقدم وتطور دول الجنوب، كما إن أصلاح المؤسسات يبدأ بالقضاء على الفساد لقيام التنمية وبناء الاقتصاد وامتلاك القوة والقدرة للحد من النازعات الداخلية التي تسود في معظم دول الجنوب والتي أدت إلى أضعاف قدرات هذه الدول واستنزاف مواردها الطبيعية والبشرية والتي أوجدت الذريعة للتدخل الخارجي الذي يتقاطع مع مصالحها دول الجنوب في التنمية والتطور.

الهوامش والمصادر

1. محمد محمود خليل، النظام الدولي والأمن القومي العربي، مجلة المنار، العدد 139، بيروت، 2008 ، ص71-70.
2. محمد عبد الشفيع عيسى، النظام الاقتصادي العالمي مرحلة انتقالية، مجلة السياسية الدولية، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص217.
3. أسامة الغزالي حرب، تهميش العالم الثالث واحتمالات تهميش الوطن العربي، في كتاب الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص38.
4. محمد عبد الشفيع عيسى، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مركز الإجرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2006، ص216.
5. عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 132، الكويت، 1989، ص61.
6. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دار وائل للنشر، عمان، 1997، ص136.
7. جورج قرم، الاقتصاد الغربي أمام التحدي، دار الطليعة، بيروت، 2008، ص105.
8. الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة، روما، 2006، ص-1320

321.

9. هارالد نويبرت، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث، ترجمة: محمود الزعبي وممتاز كريدي، دار الطليعة للنشر، بيروت، 2009، ص12.
10. هارالد نويبرت، مصدر سابق، ص6.
11. Steven David، Third World Group d Etate and International security، The John Hopkins، University press، London ، 2007، pp.3-5.
12. بهاء حميد الطباطبائي، طبيعة المشاكل الزراعية في الوطن العربي، مجلة الحياة، العدد6، لندن، 2007، ص11.
13. جورج طرابيش، لولا فائض أنتاج المتقدمين لجاع الفقراء، دار الكتب للطباعة، مطبعة دمشق، دمشق، 2007، ص14.
14. محمد دياب، المشكلة الغذائية في العالم جوهرها وأسبابها الحقيقية، مجلة الدفاع الوطني، 2015، ص3.
15. محمد دياب، مصدر سابق، ص3.
16. المصدر نفسه، ص3.
17. المصدر نفسه، ص3.
18. المصدر نفسه، ص3.
19. جورج طرابيش، مصدر سابق، ص34.
20. محمد دياب، مصدر سابق، ص4.
21. المصدر نفسه ، ص5.
22. محمد دياب، مصدر سابق، ص5.
23. المصدر نفسه، ص5.
24. المصدر نفسه، ص6.
25. هارالد نويبرت، مصدر سابق، ص23.
26. محمد دياب، مصدر سابق، ص6.
27. المصدر نفسه، ص6.
28. عفيف فراج، احلام العولمة، مجلة أبعاد، العدد4، بيروت، 2005، ص283.
29. Juan Loytisolo، constructing Europe›s New wall ;From Berlin to straite، Middle East Report ، 2002، pp.17-19.
30. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، 2007، ص37-21.
31. المصدر السابق، ص35.
32. جان كلود برتيليسمي، ديون العالم الثالث، ترجمة: حسين حيدر، دار عويدات للنشر، بيروت، 2006، ص17.
33. خديجة محمد الاعسر وعمر عبد الحي البيلي، مشكلة الديون الخارجية للدول النامية العربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 1، القاهرة، 2006، ص35-34.
34. احمد طه محمد، مصر وتعاون الجنوب – الجنوب، دراسات استراتيجيه، العدد 57، القاهرة، 2007، ص32.
35. الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2007، ص38.
36. Katharine west، Economic opportu-nities for Britain and the Common-wealth، Discussion paper، Royal

institute of international Affairs، London، 2005، pp.12-14.

37. بطرس بطرس غالي، أهداف الفرانكوفونية الدفاع عن التعددية الثقافية، جلة السياسة الدولية، العدد 173، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2008، ص45.

38. سيد غالي لو، الفرانكوفونية كما هي: الميلاد والنشأة والسياسية، مجلة البيان، العدد 199، تونس، 2008، ص90.

39. وليد عبد الناصر، التعاون بين دول الجنوب: حالة مجموعة الـــ15، مجلة السياسية الدولية، العدد 171، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2008، ص33-32.

40. احمد طه محمد، مصدر سابق ، ص12.

41. الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2010، ص66.

42. وليد عبد الناصر، مصدر سابق، ص76.

43. Norman Girvan، Counter Globali-zation، South Letter، No3، vol2، Washington ، 2009، pp.23-24.

44. Maxwell، Brazil in Meltdown، world policy Journal، vol xvi، no1، 2005، pp.25-33.